

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2023-46683

الصادر في الاستئناف المقيم برقم (Z-46683-2021)

في الدعوى المقامة

المستأنف/ المستأنف ضده

من/ المكلف

سجل تجاري (...)، رقم مميز (...)

المستأنف/ المستأنف ضده

ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الإثنين 2023/05/08م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل المُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) وتاريخ 1444/02/26هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كلٍّ من:

رئيساً

الدكتور/ ...

عضواً

الدكتور/ ...

عضواً

الأستاذ/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 2021/04/10م، من/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والاستئناف المقدم بتاريخ 2021/04/13م من/ شركة ...، سجل تجاري (...)، رقم مميز (...)، على قرار الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (ITR-2021-61) الصادر في الدعوى رقم (Z-5416-2020) المتعلقة بالربط الزكوي لعام 2017م في الدعوى المقامة من المكلف في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

أولاً: من الناحية الشكلية:

قبول اعتراض المدعية/ شركة ... (سجل تجاري ...)، شكلاً.

ثانياً من الناحية الموضوعية:

1- قبول اعتراض المدعية في بند "موجودات غير ملموسة - الشهرة والعلامة التجارية"

2- رفض اعتراض المدعية في بند "موجودات غير ملموسة - برامج محاسبية".

3- قبول اعتراض المدعية في بند "إطفاء موجودات غير ملموسة - الشهرة و العلامة التجارية"

4- رفض اعتراض المدعية في بند "إطفاء موجودات غير ملموسة - برامج محاسبية".

5- تعديل قرار المدعى عليها في بند "فروق المشتريات الخارجية" وفقاً لحثثيات القرار.

وحيث لم يلق هذا القرار قبولاً لدى الطرفين، تقدم كلا منهما بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي:

ففيما يتعلق باستئناف المكلف على قرار دائرة الفصل، فيمكن استئنافه فيما يخص بند (فروق المشتريات الخارجية لعام 2017م) فيدعي أن مبلغ (3,835,492) ريال عبارة عن مشتريات داخلية وتم اضافتها للمشتريات الخارجية لعدم العلم بالفرق بينها وبين التبويب الصحيح ومراعاة الفصل بين المشتريات الخارجية والمحلية، وعليه تم تقديم المستندات المؤيدة، كما أن المبلغ أعلاه عبارة عن مشتريات داخلية بمبلغ (3,596,177) ريال ومصاريف داخلية مضافة على المشتريات بمبلغ (239,315) ريال، وعليه فإن المكلف يطلب نقض قرار دائرة الفصل في البنود محل الاستئناف لما تقدّم من أسباب.

كما لم يلقى القرار قبولا لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، فتقدمت باستئنافها على القرار المعترض عليه بموجب لائحة استئنافية تضمنت ما ملخصه الآتي:

ففيما يتعلق باستئناف الهيئة على قرار دائرة الفصل، فيمكن استئنافها فيما يخص (موجودات غير ملموسة - الشهرة والعلامة التجارية - إطفاء موجودات غير ملموسة - فروق المشتريات الخارجية) فتطالب الهيئة إلغاء قرار دائرة الفصل كونه استند على مستندات لم يسبق تقديمها للهيئة في مرحلة الفحص والاعتراض، وعليه فإن الهيئة تتمسك بصحة إجراءاتها وسلامته وتطلب نقض قرار دائرة الفصل في البنود محل الاستئناف لما تقدّم من أسباب.

وبعرض لائحة الاستئناف على الهيئة أجابت بمذكرة تضمنت ما ملخصه بأنها تتمسك بصحة إجراءاتها وسلامته وتطلب ردّ استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل في البنود محل استئناف المكلف.

وفي يوم الإثنين بتاريخ: 2023/05/08م، عقدت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل جلستها بحضور كامل أعضائها عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم: (2) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 1441/04/21هـ؛ وبعد الاطلاع على الاستئناف المقدم من طرفي الدعوى، وبعد فحص ما احتواه ملف الدعوى، تقرر لدى الدائرة أن القضية قد أصبحت جاهزة للفصل وإصدار القرار في موضوعها، وعليه قررت الدائرة قفل باب المرافعة وحجز القضية للفصل فيها.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من المكلف ومن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلبا الاستئناف مقبولين شكلاً، حيث قدما من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائهما.

وفي الموضوع، وحيث إنه بخصوص استئناف المكلف بشأن (فروق المشتريات الخارجية لعام 2017م) وحيث يكمن استئناف المكلف في الاعتراض على ما قرره دائرة الفصل تجاه هذا البند؛ إذ يدعي أن مبلغ (3,835,492) ريال عبارة عن مشتريات داخلية وتم اضافتها للمشتريات الخارجية لعدم العلم بالفرق بينها وبين التبويب الصحيح ومراعاة الفصل بين المشتريات الخارجية والمحلية، وعليه تم تقديم المستندات المؤيدة. وحيث نصّت الفقرة (1/أ) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 1438/06/01هـ على أنه: "تحسم كافة المصاريف العادية والضرورية اللازمة للنشاط سواء كانت مسددة أو مستحقة وصولاً إلى صافي نتيجة النشاط بشرط توفر الضوابط الآتية: أ- أن تكون نفقة فعلية مؤيدة بمستندات ثبوتية أو قرائن أخرى تمكن الهيئة من التأكد من صحتها ولو كانت متعلقة بسنوات سابقة." وبناء على ما تقدم، وحيث أن الخلاف بناء على خطأ في التبويب، وقدم المكلف بيان بالمشتريات الداخلية البالغة (3,596,177) ريال موضح فيها اسم المورد وصور من الفواتير، وحيث أن الجوهر هو الأساس في احتساب الزكاة، وقدم المكلف ما يفيد أنها مصاريف فعلية ومتعلقة بالنشاط، مما ترى الدائرة معه حسمها من الوعاء الزكوي بمبلغ (3,596,177) ريال، أما ما يتعلق بمبلغ (239,315) ريال فلم يقدم المستندات المؤيدة عليها، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى قبول الاستئناف جزئياً وتعديل قرار دائرة الفصل وذلك بحسم مبلغ (3,596,177) ريال من الوعاء الزكوي.

وحيث إنه بخصوص استئناف الهيئة على بقية البنود محلّ الدعوى. وحيث إنه لا تثريب على الدائرة بالأخذ بأسباب القرار محلّ الطعن دون إضافة عليها متى ما قدرت أن تلك الأسباب تغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها لها بما حملته تلك الأسباب يتأكد معه أنها لم تجد فيما وجه إلى القرار من مطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولما كان ذلك وكان الثابت أن القرار محلّ الاستئناف في شأن المنازعة بخصوص البنود محلّ الطعن جاء متفقاً مع الأسباب السائغة التي بُني عليها والكافية لحمل قضائه إذ تولّت الدائرة المصدرة له تمحيص مكنم النزاع فيه وانتهت بصدده إلى النتيجة التي خلصت إليها في منطوقه، وحيث لم تلحظ هذه الدائرة ما يستدعي الاستدراك أو التعقيب بشأنه في ضوء ما تم تقديمه من دفعات مثارة أمامها، الأمر الذي تنتهي معه هذه الدائرة إلى رفض استئناف الهيئة وتأييد قرار دائرة الفصل محلّ الاستئناف فيما انتهى إليه من نتيجة في بقية البنود محلّ الدعوى محمولاً على أسبابه.

وبناء على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً من المكلف / شركة ...، سجل تجاري (...)، رقم مميز (...). والاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد قرار الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

اللجنة الإستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

في مدينة الرياض ذي الرقم (ITR-2021-61) الصادر في الدعوى رقم (Z-5416-2020) المتعلقة بالربط
الزكوي لعام 2017م.

ثانياً: وفي الموضوع:

- 1- رفض استئناف الهيئة وتأيد قرار دائرة الفصل فيما يتعلق ببند (موجودات غير ملموسة - الشهرة
والعلامة التجارية - إطفاء موجودات غير ملموسة - فروق المشتريات الخارجية).
- 2- تعديل قرار دائرة الفصل فيما يتعلق باستئناف المكلف على بند (فروقات المشتريات الخارجية).

ويعتبر هذا القرار نهائياً وفقاً لأحكام المادة السابعة والأربعون والثامنة والأربعون من قواعد عمل لجان
الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

